عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

مقتل عنصرين من «القاعدة» في غارة جوية بجنوب اليمن

صنعاء ـ يو.بي.أي: أعلن مصدر عسكري يمني عن مقتل عنصرين من تنظيم القاعدة وجرح 3 آخرين في غارة جوية نفذتها طائرة من دون طيار على موقعهم بمحافظة أبين جنوب البلاد.
وقال المصدر في تصريح امس إن غارة جوية ليل أمس الاول استهدفت عناصر تنظيم القاعدة في شعب صهاره، بمنطقة ضيقة، في مديرية المحفد بمحافظة ابين، ما أدى إلى مقتل عنصرين من التنظيم وإصابة 3 آخرين بجروح.
وفي حين لم يعلن المصدر العسكري عن هوية الطائرة التي نفذت الغارة الجوية، إلا أن جميع الغارات تنفذها طائرات أميركية من دون طيار.

مقتل ما يسمى بـ «والي الأنبار» ومساعده

العراق: رفع حظر التجوال في الأنبار وفتح الطريق الدولي والمالكي يرفض التفاوض مع السياسيين «صانعي الأزمة»

متظاهرون يحرقون سيارة تابعة للشرطة العراقية خلال القتال في الرمادي أمس الأول (رويترز)

بغداد ـ وكالات: تعهد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، بملاحقة الميليشيات المسلحة الخارجة على القانون في عموم البلاد، ومواصلة الحرب ضد الإرهاب في محافظة الأنبار.
وقال المالكي في كلمته الاسبوعية امس إن وجود الجيش العراقي في محافظة الأنبار هو لإنقاذ أهلها من ـ داعش ـ (دولة الاسلام في العراق والشام) والجماعات الارهابية الأخرى، متهما أطرافا سياسية لم يسمها بتبني الطائفية بالبلاد.
وأضاف لا نريد التفاوض مع من صنع الأزمة في الأنبار من السياسيين.
ورأى المالكي ان حكومته تأخرت برفع خيم ساحة اعتصام محافظة الأنبار، مضيفا ان الجيش هو للعراق كله وليس لشخص بعينه أو طائفة بعينها.
من جانبها، قررت السلطات الامنية في محافظة الانبار امس رفع حظر التجوال الشامل المفروض في مدن المحافظة وفتح الطريق الدولي الذي كان مغلقا بسبب الاعتصامات.
وقال مصدر في قيادة عمليات الانبار لـ «كونا» ان حظر التجوال رفع كليا عن جميع مدن المحافظة دون استثناء وعادت الحياة بشكل تام الى اسواق وشوارع المدن فيها.
وأوضح ان الطريق الدولي الذي يمر بمدينتي الفلوجة والرمادي فتح امام الحركة بعد ان كان مقطوعا في اجزاء منه بسبب خيم المعتصمين في المدينتين.
في سياق متصل، احرق مسلحون في مدينة الرمادي غرب بغداد امس اربعة مراكز للشرطة، وسط تواصل الاشتباكات المتقطعة بين هؤلاء المسلحين والجيش لليوم الثالث على التوالي، بحسب ما افاد مصدر امني ومراسل وكالة فرانس برس.
وقال ضابط برتبة نقيب في شرطة الرمادي لفرانس برس «قام المسلحون بإحراق اربعة مراكز شرطة في وسط مدينة الرمادي، هي مركز شرطة الملعب ومركز النصر ومركز الحميرة ومركز الضباط».
وشاهد مراسل فرانس برس هذه المراكز محترقة، اضافة الى سيارتين محترقتين تعودان للجيش العراقي الذي غادر معظم مناطق المدينة وبقي عند طرفها الغربي.
وشهدت مدينة الرمادي بحسب مراسل فرانس برس لليوم الثالث على التوالي اشتباكات متقطعة في غربها بين مسلحين سنة والجيش وذلك منذ فض الاعتصام المناهض للسلطات التي يسيطر عليها الشيعة على الطريق السريع قرب الرمادي يوم الاثنين الماضي.
وأزيلت خيم الاعتصام الذي استمر لعام من دون مواجهات بين المتظاهرين والقوات الامنية، الا ان مسلحين ينتمون الى عشائر رافضة لفض الاعتصام، وآخرين مؤيدين للنائب السني النافذ الذي اعتقل السبت في الرمادي احمد العلواني، يخوضون مواجهات مع الجيش.
الى ذلك، أفاد مصدر أمني بمحافظة «الأنبار» امس بأن القوات الأمنية تمكنت من قتل أحد أبرز قادة تنظيم القاعدة ما يسمى بـ «والي الأنبار» ومساعده واعتقال أحد محرضي الفتنة الطائفية في المحافظة، التي تقع على مسافة نحو 110 كم غرب العاصمة بغداد.
وقال المصدر، إن فرقة صقر الاستخبارات في الأنبار قتلت ما يسمى بـ «والي الأنبار» وأحد مساعديه بعد الاشتباك معهم. وأضاف المصدر، كما تمكنت القوات الأمنية من اعتقال احد مروجي الفتنة الطائفية المدعو «عبدالله فرج الكبيسي» على طريق بغداد ـ الفلوجة.
الى ذلك، قالت «فرانس برس» إن عام 2013 كان هو الاعنف في العراق منذ نهاية النزاع الطائفي في عام 2008، بعدما تصاعدت اعمال العنف بشكل كبير وخصوصا تلك التي تحمل طابعا مذهبيا، يغذيها شعور السنة بالتهميش، والحرب في سورية المجاورة، حيث اعلنت منظمة «ايراك بادي كاونت» البريطانية المتخصصة ان عدد قتلى العام 2013 في العراق يشكل على الاقل ضعف عدد ضحايا السنوات الثلاث التي سبقت، مشيرة الى مقتل 9475 شخصا العام الماضي، مقارنة بمقتل 4574 في سنة 2012.
وتابعت المنظمة ـ في بيان اوردته «فرانس برس» نسخة منه ـ ان سنة 2013 هي الاعنف منذ 2008 حين قتل اكثر من 10130 شخصا بعد انخفاض معدلات العنف القياسية في عامي 2006 و2007.

2013.. العام الأعنف في العراق منذ 2008

إيران: أواخر يناير الجاري بدء تنفيذ اتفاق جنيف «5+1»: أوشكنا على التوصل إلى تفاهم مشترك

طهران ـ وكالات: نقل تلفزيون «برس» الإيراني عن حميد بعيدي نجاد عضو فريق التفاوض في الملف النووي قوله إن القوى العالمية «مجموعة 5+1» وإيران اتفقت على ان يكون اواخر يناير الجاري موعدا لبدء تنفيذ اتفاق جنيف الذي يلزم طهران بوقف انشطتها النووية الأكثر حساسية.
وتأتي تصريحات بعيدي نجاد عقب انتهاء الجولة الثالثة من مفاوضات الخبراء بين الجانبين في جنيف، ونسب تلفزيون برس لنجاد قوله «بناء على النتائج التي تم التوصل اليها في المحادثات التي عقدت مع الخبراء فسوف يبدأ تنفيذ اتفاق جنيف في العشرة ايام الأخيرة من يناير»، وأضاف «توصل الجانبان إلى تفاهم بشأن تنفيذ الاتفاق وتطابقت آراؤهم وتفسيراتهم».
غير ان الاتحاد الاوروبي والحكومتين البريطانية والاميركية اوضحوا ان ثمة عملا يتعين القيام به بشأن كيفية تنفيذ اتفاق نوفمبر الماضي.
وقال المتحدث باسم كاثرين اشتون مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي مايكل مان، ان الخبراء سيعودون الى عواصمهم لابلاغهم بنتائج المحادثات وان الاتصالات ستتواصل «لوضع اللمسات الاخيرة على تفاهم مشترك للتنفيذ». ورفض التعليق على تأكيد ايران ان هناك اتفاقا على الجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق.
وفي واشنطن قالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية ماري هارف ان تقدما احرز في المحادثات وان الجانبين «يتوقعان وضع اللمسات الاخيرة على خطة التنفيذ قريبا»، وقال مسؤول كبير بالادارة الأميركية ان التوصل لاتفاق بات وشيكا.
وفي لندن قالت متحدثة باسم وزارة الخارجية البريطانية ان تقدما جيدا احرز في المحادثات الاخيرة في جنيف لكن بعض القضايا لاتزال دون حل، واضافت «هدفنا هو وضع الاتفاق موضع التنفيذ في اقرب وقت ممكن».
من جهة أخرى، أعلنت إيران عن تشكيل لجنة من كبار المسؤولين في البلاد مهمتها مراقبة اداء الفريق النووي الإيراني المفاوض مع الغرب والتنسيق معه بشأن كافة الخطوات والقرارات ذات الصلة.
وقال عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، محمد إسماعيل كوثري، لوكالة أنباء فارس الإيرانية امس، إنه في ضوء النتائج الحاصلة في المرحلة الأولى لاتفاق جنيف، فقد تقرر أن يقوم فريق المسؤولين «المراقب لعمل المفاوضين النوويين» مع إضافة شخصين آخرين، بتحديد القضايا بصورة تفصيلية للفريق المفاوض. وقال كوثري إن الفريق المفاوض سينسق مواقفه مع الفريق المذكور في قضايا مثل تخصيب اليورانيوم إضافة إلى مسائل أخرى مرتبطة به.

واشنطن: لن ندعم من يستخدم القوة للاستيلاء على السلطة

جوبا تؤكد سيطرة المتمردين على «بور» قبيل انطلاق محادثات وقف إطلاق النار

جوبا ـ وكالات: أكد رئيس بلدية بور في جنوب السودان نهيال ماجاك نهيال سيطرة المتمردين الموالين للنائب السابق لرئيس البلاد ريك مشار، على بور عاصمة ولاية جونقلي المضطربة.
وقال لـ «رويترز» إن قوات الحكومة الموالية للرئيس سلفاكير أجرت «انسحابا تكتيكيا» إلى ثكنات مالوال تشات على بعد ثلاثة كيلومترات إلى الجنوب من بور بعد اندلاع قتال في وقت سابق. وأكد قائلا «أجل.. سيطروا (المتمردون) على بور».
وكان وزير الاعلام مايكل ماكوي قال إن مشار يريد السيطرة على بور حتى يكون موقفه قويا خلال محادثات السلام المتوقعة في إثيوبيا.
وقال مسؤولون حكوميون إن القوات الحكومية اشتبكت مع ميليشيا «الجيش الأبيض» المنتمية لقبائل النوير والقوات الموالية لبيتر جاديت القائد السابق بالجيش الذي تمرد أيضا على الرئيس سلفاكير عندما اندلع القتال في العاصمة جوبا في 15 ديسمبر الماضي.
جاء ذلك، في حين واصل الوسطاء الافارقة والدوليون ضغوطهم على طرفي الصراع في جنوب السودان للاسراع للاتفاق على تفاصيل وقف اطلاق النار لانهاء القتال الدائر هناك، حيث من المقرر أن تستضيف العاصمة الاثيوبية اديس ابابا محادثات السلام بين ممثلي الحكومة والمتمردين.
وقد كثفت الولايات المتحدة ضغوطها وهددت بحرمان اي مجموعة تستولي على السلطة بالقوة من اي دعم.
وقالت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأميركي كاتلين هايدن «نواصل حث رئيس جنوب السودان سلفاكير ونائبه السابق رياك مشار على اتخاذ خطوات فورية لانهاء الصراع».
وأضافت: «نحن نرحب بموافقتهما على إرسال ممثلين إلى أديس أبابا لإجراء محادثات بوساطة الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق افريقيا (ايغاد) في الايام المقبلة».
وأكدت أن الولايات المتحدة «لن تتوانى في دعمها للضغط الدولي على العناصر التي تستخدم القوة للاستيلاء على السلطة وفي الوقت نفسه نحن نعمل على ضمان مساءلة القادة المسؤولين عن سلوك قواتهم بسبب الأعمال الوحشية والجرائم التي حدثت خلال الحرب».
في هذه الاثناء، وصلت مجموعة إضافية من أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تضم 73 جنديا إلى جوبا بعد موافقة مجلس الأمن الدولي على خطط لزيادة عدد قوات حفظ السلام في جنوب السودان إلى الضعف لحماية المدنيين، وذلك وسط تزايد المخاوف من تأجج أعمال عنف قبلية هناك، حيث ستعزز القوة الاضافية قواعد الامم المتحدة التي يلجأ إليها المدنيون طلبا للحماية.

واشنطن: كيري سيطرق «الحديد الساخن» للتوصل إلى اتفاق بأسرع ما يمكن

إسرائيل تقترح تسليم الفلسطينيين جزءاً من «المثلث» مقابل ضم الكتل الاستيطانية بالضفة

عواصم ـ وكالات: قدمت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، اقتراحا إلى الولايات المتحدة، يقضي بتسليم الفلسطينيين جزءا من المنطقة المسماة بالمثلث والتي يسكن فيها حوالي 300 ألف عربي مقابل ضم الكتل الاستيطانية بالضفة الغربية وذلك في إطار تبادل أراض.
ونقلت صحيفة «معاريف» امس، عن مصدرين إسرائيليين، تأكيدهما أن إسرائيل قدمت اقتراحا كهذا بادعاء أنه سيحل قضية تبادل الأراضي وفي الوقت نفسه الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل، من خلال إخراج 300 ألف عربي منها.
وقال مصدر سياسي ضالع بالمحادثات بين إسرائيل والولايات المتحدة للصحيفة، إنه تم طرح هذه الإمكانية في إطار المحادثات بين إسرائيل والولايات المتحدة حول قضية تبادل الأراضي، وأن مسؤولين كثيرين في إسرائيل يؤيدون توجه تبادل أراضي وسكان.. ويعرف الأميركيون أن هذا حل ممكن، ويبدو أن هذا الحل يتغلغل في الوعي الأميركي وهناك نتائج له.
يشار إلى أن وزير الخارجية الإسرائيلية، أفيغدور ليبرمان، كان قدم اقتراحا مشابها خلال ولاية حكومة نتنياهو السابقة، لكنه قوبل بالرفض خاصة من جانب الأقلية العربية في إسرائيل التي وصفته بأنه مخطط تهجير.
وقالت «معاريف» إن ليبرمان التقى مؤخرا مع وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، وبحث معه إمكانية تبادل سكان وأراض.
وجاء التسريب حول هذا الاقتراح الاسرائيلي، قبيل وصول كيري في جولة جديدة الى المنطقة لدفع مفاوضات السلام قدما للأمام.
وقال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية، امس الأول، ان جون كيري يأمل في تضييق شقة الخلافات بين الإسرائيليين والفلسطينيين في محادثات السلام والتي يفترض ان توجه الجانبين نحو الوصول الى اتفاق في ابريل المقبل.
وقال المسؤول الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن اسمه ان كيري لا يتوقع تحقيق انفراج خلال زيارته لكنه يسعى الى اتفاق الجانبين بأسرع ما يمكن على إطار للمبادئ الخاصة بالقضايا الأساسية مثل الامن ومستقبل القدس ومصير اللاجئين.
ومن شأن هذه الخطوة ان تبين ايضا للإسرائيليين والفلسطينيين ان تقدما يتحقق. ونفذت اسرائيل جانبا من مجموعة الإجراءات التي اتفق عليها بوساطة الولايات المتحدة لتسهيل المحادثات بالافراج عن 26 سجينا فلسطينيا الثلاثاء وهم الدفعة الرابعة من اربع دفعات من السجناء المقرر الافراج عنهم.
وقال المسؤول «حددنا الفجوات بدقة لكننا توصلنا ايضا لبعض الأفكار التي قد تفيد كوسيلة لسد هذه الفجوات. وهدف رحلة الوزير هذه المرة هو بدء اختبار هذه الأفكار مع الزعيمين».
وأضاف ان كيري «لديه شعور حقيقي بالاستعجال، شعور حقيقي بضرورة طرق الحديد وهو ساخن. ونحن نعتبر الحديد ساخنا».
وتابع «سنعمل بدأب لمحاولة الوصول الى هذا الاتفاق على الإطار بأسرع ما يمكن».
وأضاف المسؤول الأميركي «الإطار أساس يمكن التفاوض بناء عليه للوصول الى معاهدة سلام نهائية لأن الخطوط العامة او الموجهات المحددة لما سيبدو عليه الاتفاق النهائي ستكون متفقا عليها ويلي ذلك العمل بطريقة مكثفة لوضع التفاصيل».
وأوضح ان الإطار سيكون بمنزلة وثيقة إرشاد للوصول الى معاهدة سلام كاملة بين الاسرائيليين والفلسطينيين في ابريل تتيح لإسرائيل العيش في سلام بجوار دولة فلسطينية جديدة.
وتابع بالقول «نريد إجراء مشاورات تفصيلية معهم بخصوص هذه الأفكار التي نشأت كنتيجة للمفاوضات بين الجانبين نفسيهما وان نرى ما اذا كانت تنفع كجسر يمكن ان يفضي الى هذا الاتفاق على إطار لمفاوضات الوضع الدائم».
وفي ذات الوقت، قلل من شأن تصريحات سابقة لمسؤولين أمريكيين قالوا إن الوصول الى اتفاق في ابريل سيفضي الى محادثات أخرى على مدى عام كامل بهدف الوصول الى معاهدة سلام كاملة. وقال المسؤول «انها في ذهننا عملية ذات مرحلتين.. اتفاق على إطار للمفاوضات ثم اتفاق للوضع الدائم او معاهدة سلام» بحلول ابريل.

استطلاع: «العمال» البريطاني المعارض يتقدم على «المحافظين» الحاكم

لندن ـ يو.بي.اي: أظهر أول استطلاع للرأي للعام الجديد 2014 اتقدم حزب العمال البريطاني المعارض بزعامة، إد ميليباند، على حزب المحافظين الحاكم بزعامة رئيس الوزراء، ديفيد كاميرون، بفارق خمس نقاط.
ومنح استطلاع الاستطلاعات الذي اجرته صحيفة «الاندبندانت»، حزب العمال 38٪ من أصوات الناخبين البريطانيين، وحزب المحافظين 33٪، وشريكه الأصغر في الحكومة الائتلافية حزب الديمقراطيين الأحرار 10٪، وحزب الاستقلال المعارض 10٪.
وبحسب الاستطاع، ف ن هذه النتيجة ستضمن فوز حزب العمال بأكثرية 50 مقعدا من مقاعد مجلس العموم (البرلمان) البالغ عددها 650 مقعدا، في حال تكررت بالانتخابات العامة المقررة عام 2015. وتوقع الاستطلاع خسارة حزب الديمقراطيين الأحرار بزعامة نائب رئيس الوزراء البريطاني، نك كليغ، أكثر من نصف مقاعده البرلمانية البالغة 57 مقعدا في الانتخابات العامة المقبلة، بسبب تراجع دعمه من قبل الناخبين البريطانيين بعد أشهر على دخوله الحكومة الائتلافية عام 2010. وأضاف أن شعبية حزب الاستقلال المناهض لعضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، شهدت ارتفاعا كبيرا في عام 2013 وحصل في مايو الماضي على 15٪ من أصوات الناخبين البريطانيين، لكنها تراجعت بمعدل الثلث منذ ذلك الوقت بسبب خلافات في وجهات النظر بين اعضائه البارزين.